5. مستقبل قطاع الغابات

تناول الفصل السابق عدة عوامل تؤثر سوياً في أوضاع الغابات في إقليم آسيا الغربية والوسطى. وبالنظر إلى تعدد الاحتمالات، وطبيعة عدم اليقين عند التعامل مع آفاق طويلة الأجل، ونقص البيانات عن العوامل الأساسية في التغير، يكون من الصعب توقع جميع التطورات الممكنة. ولكن من الممكن مع ذلك بيان المسارات الواسعة التي ستسير فيها تلك التطورات والتعرف على الطبيعة العامة للتدخلات المطلوبة لتحسين الوضع. ويركز هذا الفصل على التعرف على اتجاه التغيرات في المستقبل التي تنشأ من التأثير المشترك لمختلف القوى المحركة وما يمكن عمله لمواجهة التحديات والفرص الناشئة.

وكان المعتاد استخدام نماذج الرياضيات الاقتصادية للتنبؤ بالإنتاج والاستهلاك في المستقبل، والاعتماد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الدلائل التي يسهل قياسها. وهذا الأسلوب مهم تماماً ولكن في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية أساسية لا بد من اتباع أسلوب أوسع. فالجوانب غير المؤكدة، وهو ما يميز الآفاق طويلة الأجل، تجعل أسلوب الرياضيات الاقتصادية أقل موثوقية. وأما اتباع أسلوب أوسع فهو مفيد بوجه خاص في الأوضاع التي تكون فيها قاعدة المعلومات ضعيفة جداً، كما في قطاع الحراجة.

ولهذا يتزايد استخدام تخطيط التصورات والتوقعات في دراسات المستقبل طويل الأجل، بما يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية (انظر الإطار 5-1). والأهم من ذلك أن أسلوب التصورات يشجع أصحاب المصلحة والمجتمع بأكمله على تتبع المسارات المختلفة للتنمية، وبذلك يُساعد على وضع تصور جماعي لما يجب أن يكون عليه المستقبل وما يجب عمله لتحسينه. ويكون تخطيط التصورات مفيداً بوجه خاص في معالجة الشكوك وفي تحليل الخيارات المتاحة في سياق التطورات غير المتوقعة.

الإطار 5-1
التصورات – تعاريف

التصورات هي قصص ممكنة الحدوث وفيها تحديات ولها صلة بالكيفية التي سيكون عليها المستقبل، وهي قصص تُروى بالكلمات والأرقام سوياً. والتصورات ليست تنبؤات ولا إسقاطات ولا تكهنات بل هي استكشاف المسارات المقبلة وعمل حساب الشكوك الكبيرة.

المصدر: Millennium Ecosystem Assessment, 2005.

وتستخدم أساليب التصورات على مستويات مختلفة – لمعالجة قضايا على المستويات القطاعية والمحلية والوطنية والإقليمية أو العالمية. وكان من أول جهود تخطيط التصورات ما استخدم في قطاع النفط لتقييم التفاعل بين الأسعار والطلب والاستثمار في إيجاد احتياطيات

جديـدة، والتطـورات التكنولوجية فـي الاستكشـاف والتجهيز، والتغيرات السياسية (انظر Shell International، 2001 للاطلاع على تحليل حديث). ومن وقت قريـب استخدم تقييم النظام الإيكولوجي فـي الألفية الثالثة Millennium Ecosystem Assessment هذا الأسلوب لتقييم انعكاسات أربعة مسارات إنمائية ممكنة (التناغم العالمي، النظام من القوة، حديقة التكنولوجيا، تجمعات التكيف) على المتغيرات الأساسية في النظام الإيكولوجي، في إطار زمني حتى عام 2050. ومن فترة قريبة اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أسلوب التصورات في إعداد تقرير التنمية البشرية في العالم العربي (انظر الإطار 5-2). كما أن دراسة مستقبل غابـات أفريقيـا (FAO, 2003)، ودراسـة مستقبل قطاع الحراجة الأوروبية (UNECE/FAO, 2005) استخدما هذا الأسلـوب لبيـان الأولويات والاستراتيجيات في قطاع الغابات في هذين الإقليمين.

وضع تصورات الحراجة لإقليم آسيا الغربية والوسطى

الخطوة الأولى هي وضع تصورات تتعرف على القوى المحركة التي سيكون لها تأثير حاسم في التطورات المقبلة وكيف يمكن أن تتطور هذه القوى مع مرور الزمن. ومن فئتي العوامل العريضتين التي سبق الحديث عنهما في الفصل 4، وهي العوامل الداخلية والخارجية، يبدو أن العوامل الداخلية سيكون لها تأثير أكبر في تطور قطاع الغابات. ولا شك في أن العوامل الخارجية، مثل التنافس على إمدادات الطاقة وما يتصل بذلك من تطورات جيوبوليتكية، والقضايا البيئية العالمية وتغير أنماط التجارة العالمية، لها بعض التأثير في الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي في تلك البلدان وبالتالي لها تأثير في الغابات والحراجة. ولكن تأثيرها العام يعتمد بدرجة كبيرة على الأحوال الداخلية ولذلك ففي هذه الدراسة ستوضع التصورات استناداً إلى العوامل الداخلية.

ومن بين العوامل المحركة الداخلية هناك ما يمكن التنبؤ به أكثر من غيره. فمثلاً نظراً لتوافر معلومات كافية عن التغيرات الديموغرافية (وخصوصاً تغيرات أعداد السكان، ومعدل التحضر والتركيب العمري) يكون من السهل نسبياً التنبؤ بالاتجاهات الديموغرافية في المستقبل. أما التغيرات التكنولوجية والبيئية فهي أقل وضوحاً وهي تؤثر في المجتمع في الأجل الطويل. وفي آفاق زمنية قصيرة من 10 إلى 20 سنة يمكن تقديم بعض الإشارات المعقولة عن طبيعة التغيرات التكنولوجية والبيئية وانعكاساتها. فإذا حدثت تغيرات رئيسية سيكون الاهتمام الأساسي هو تكييف السياسات والمؤسسات مع الوضع الجديد.

وتكون الشكوك مهمة بوجه خاص في مجالين اثنين: الأداء الاقتصادي وتغيرات السياسات والمؤسسات. والتغيرات في هذين المجالين المترابطين تميل إلى أن تحدث تأثيرات بعيدة المدى في قطاع الغابات. ولذلك فإن هاتين المجموعتين من القوى المحركة تستخدمان لوضع التصورات اللازمة لتقييم الاتجاه المقبل في قطاع الغابات.

الإطار 5-2
تصورات التنمية البشرية العربية

يتعرف تقرير التنمية البشرية العربية عام 2004 على ثلاثة تصورات: البقاء على الحالة الحاضرة، التصور المثالي أو الازدهار، تصور منتصف الطريق. ويقول المؤلفون إن الإبقاء على الحالة الحاضرة سيؤدي إلى زيادة النزاعات، وخصوصاً الفورات المدمرة، وإذا حدث ذلك سيكون فيه تقويض كبير للتنمية البشرية في المستقبل. وأما تصور الازدهار فهو يعني التفاوض السلمي على إعادة توزيع القوة، وصون الحرية للجميع، والمشاركة السياسية الفعالة، ووجود مؤسسات كفؤة تعمل بشفافية وفي ظل المحاسبة، إلى جانب هيئة قضائية مستقلة. وأما البديل الثالث فهو يتصور إدخال إصلاحات تدريجية ومعتدلة، وهو الأسلوب البراغماتي للاستفادة إلى أقصى حد من المبادرات الإقليمية والدولية مع الاهتمام الواجب بالتملك والقيادة العربية، والانحياز إلى حقوق الإنسان الدولية، وضم جميع القوى المجتمعية واحترام نتائج الاختيار الحر من جانب الشعوب.

المصدر: UNDP, 2005a.

الأداء الاقتصادي

يوجد تباين كبير في الوضع الاقتصادي وفي ديناميكية التنمية في إقليم آسيا الغربية والوسطى. وتشمل المكونات الأساسية للأداء الاقتصادي:

- المستوى الحالي لإجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه؛
- توزيع الدخل ومدى انتشار الفقر؛
- الدين الخارجي، المعونة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تطور الأسواق الداخلية والخارجية ونمو التجارة؛
- التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتغيرات في الأهمية النسبية لمختلف القطاعات؛
- التغيرات التكنولوجية وتأثيرها على كفاءة الإنتاج.

وهناك عدة بلدان في الإقليم بلدان يرتفع فيها دخل الفرد نسبياً ويتجاوز فيها معدل نمو الدخل معدل نمو السكان وتكون اقتصاداتها متنوعة وتبذل جهوداً لتقليل اختلالات الدخل ولكن بعض البلدان على النقيض من ذلك يظل توزيع الدخل فيها منحرفاً بدرجة كبيرة حتى وإن كان دخل الفرد فيها مرتفعاً نسبياً. ولكن، وبسبب الاعتماد على إيرادات قطاع النفط يكون عدد من البلدان حساساً لتغيرات أسعار الوقود الأحفوري ويجاهد عدد من البلدان لتنويع الاقتصاد بفضل الاستثمار في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات التي تشمل السياحة.

والمتوقع أن يكون للتعاون الاقتصادي الإقليمي تأثير كبير على عدد من الاقتصادات في الإقليم. وقد أصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الأوروبي عام 2004 وبدأت المفاوضات على انضمام تركيا إليه في أكتوبر/تشرين الأول 2005 وإن كانت هناك شكوك باقية. وستحقق عضوية الاتحاد الأوروبي تأثيرات كبيرة، وخصوصاً الوصول إلى أسواقه، وزيادة تدفق

الاستثمارات، وتنقل اليد العاملة، والحصول على التكنولوجيا والأهم من ذلك دعم الاتحاد الأوروبي لعدد من الأنشطة. كما أن العضوية تتطلب الانصياع لما هو مشترك من السياسات والاستراتيجيات والقواعد والأنظمة. وهناك أيضاً عدد من اتفاقات التعاون الاقتصادي الإقليمي الأخرى التي تختلف في إمكانياتها، وستعتمد المنافع التي يمكن الحصول عليها من تلك الاتفاقات على نقاط القوة والضعف في الاقتصاد وفي المؤسسات في كل تجمع إقليمي.

وقد يكون الوضع الشامل في كل بلد خاصاً بهذا البلد وحده وقد تختلف مستويات الأداء الاقتصادي بين البلدان، ولكن أمكن التعرف على التصورات الاقتصادية التالية من أجل المضي في التحليل الحالي:

- بلدان مثل قبرص وجمهورية إيران الإسلامية وكازاخستان وتركيا تحقق تقدماً كبيراً في إقامة اقتصاد مستقر ومتنوع ولهذا فإنها ستتمكن من الانتفاع من الفرص والتحديات الناشئة. وكثير منها طبق إصلاحات واسعة في السياسات تُساعد على تقليل عدم المساواة وتخفيف الفقر.
- بلدان أخرى (مثل الكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية وتركمانستان) تعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط والغاز الطبيعي في نموها الاقتصادي، رغم أنها تبذل جهوداً لتنويع الاقتصاد. وما زال العالم بعيداً عن أن يُقلل من اعتماده على النفط ولكن هذه الاقتصادات حساسة للتغيرات في أسواق الطاقة العالمية وأدت سيطرة قطاع واحد إلى تقويض الجدوى الاقتصادية لبعض القطاعات التقليدية التي تعتمد اعتماداً كبيراً في بعض الحالات على إعانات ضخمة. كما أن التنمية غير المتوازنة أنتجت توزيعاً للدخل غير متساوٍ، ويرجع معظمه إلى قيود السياسات والمؤسسات.
- المجموعة الثالثة تضم بلداناً تواجه صعوبات اقتصادية جدّية وتتميز بانخفاض الدخول فيها وبضعف معدلات النمو. وكثير منها، مثل أفغانستان واليمن، ليس لديه إلا موارد طبيعية محدودة جداً. ورأس المال البشري لا يزال غير متطور فيها بسبب قلة الاستثمارات في التعليم والصحة. وبسبب ارتفاع مستويات الفقر يصعب جداً تعبئة موارد محلية، ويزداد الاعتماد على الدعم الخارجي. وما لم تحدث تطورات غير متوقعة – اكتشاف احتياطي ضخم من النفط أو الغاز الطبيعي مثلاً – فمن المحتمل أن يظل الدخل منخفضاً وأن يظل الفقر منتشراً.

وعدم الاستقرار الناشئ عن النزاعات هو عامل رئيسي يؤثر في الأداء الاقتصادي في عدد من بلدان الإقليم. وإذا كانت احتياطيات الوقود الأحفوري محرك رئيسي من محركات الاقتصاد فإن النزاعات الناشئة عن التنافس على هذه الموارد تقوض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن النزاعات الناشئة عن الاختلافات العرقية والتنافس على الوصول على الموارد الطبيعية، وخصوصاً المياه، أدت إلى عدم استقرار كبير في الإقليم.

بيئة السياسات والمؤسسات

بيئة السياسات والمؤسسات هي بُعد حاسم آخر سيؤثر في تصورات الحراجة في المستقبل. وسيعتمد تطور الوضع الاقتصادي في المستقبل بقدر كبير على بيئة المؤسسات. وفيما يلي بعض المكونات الرئيسية في بيئة السياسات والمؤسسات:

- طبيعة الحكومة (كيفية تشكيل الحكومة وتغييرها) والسياسات الحكومية؛
- الحكم الرشيد والشفافية؛
- قدرة مؤسسات الحكومات ومدى كفاءتها؛
- تطور القطاع الخاص ومنظمات القطاع المدني؛
- حالة منظمات المجتمعات المحلية؛
- تطور مؤسسات السوق؛
- العلاقة بين مختلف المؤسسات وقدرتها على حل النزاعات.

وتختلف حالة السياسات والمؤسسات بين البلدان اختلافاً كبيراً. ففي عدد من البلدان تتشكل الحكومة بعملية ديمقراطية ولكن في بلدان أخرى تظل مشاركة الشعب في الحكومات مشاركة محدودة. ولكن الوضع آخذ في التغير، وبدأ الممثلون المنتخبون، ولو ببطء، يرفعون صوتهم في الإدارات المحلية في عدد من البلدان. ومن فترة قريبة حصلت المرأة على حق التصويت في بعض البلدان. ويعتبر هذا خطوة إلى الإمام نحو مزيد من التغيرات. وفي كثير من بلدان آسيا الوسطى والقوقاز لا تزال الحكومات تعمل في إطار ما قبل الاستقلال بدرجة كبيرة، رغم أن الحركات الشعبية سببت بعض التغيرات في عدد من البلدان.

وسيتنوع وضع السياسات والمؤسسات في الإقليم في العقدين المقبلين بدرجة كبيرة. فبعض البلدان قد أنشأ بالفعل مؤسسات ديمقراطية ولكن ما زال البعض بعيداً عن تحقيق هذه النقلة.

القطاع العام. يظل القطاع العام أكبر مؤسسة مهيمنة في جميع جوانب الاقتصاد في معظم البلدان. ولكن فاعلية القطاع العام تختلف اختلافاً كبيراً:

- ففي بعض البلدان يتحكم القطاع العام في القطاعات الرئيسية وغالباً ما يمنع ظهور ترتيبات أو مؤسسات أخرى. ويحدث ذلك أساساً عندما تكون الحكومات سلطوية. وفي هذه الحالة تصبح معظم المؤسسات الأخرى معتمدة على الوكالات الحكومية ولا يحق لها إبداء آراء مخالفة أو اتباع أساليب مختلفة لمعالجة القضايا الإنمائية.
- هناك أوضاع تكون فيها السلطة بحكم القانون في يد مؤسسات القطاع العام ولكن نظراً لضعف قدرتها البشرية والمالية والتنظيمية لا تستطيع أن تؤدي وظائفها. وفي هذه الأوضاع تنشأ في العادة مؤسسات غير رسمية.

- التطور الأنسب هو أن يكون هناك قطاع عام يؤدي دور الميِّسر ويضع السياسات والإطار القانوني ويضمن وجود ساحة مفتوحة أمام بقية الفاعلين – القطاع الخاص، منظمات المجتمع المحلي، مجموعات المجتمعات المحلية – لأداء دورها بفعالية.

القطاع الخاص. كما هو الشأن مع القطاع العام يمكن أن يسير تطور القطاع الخاص في مسارات متعددة. فهناك حالات يكون دور القطاع الخاص فيها محدوداً جداً، وخصوصاً عندما تكون الأنشطة الاقتصادية الرئيسية تحت يد الحكومة. كما يمكن تصور وضع يسيطر فيه القطاع الخاص على جميع جوانب النشاط الاقتصادي دون أن تكون هناك آليات مناسبة لتنظيم سير تلك الأنشطة، وخصوصاً ضمان مساهمة آليات السوق في بلوغ الأهداف الاجتماعية الأوسع. وقد كانت الخصخصة مجالاً انطلقت فيه الإصلاحات الاقتصادية في بعض البلدان، وخصوصاً البلدان التي كانت تسير على التخطيط المركزي.ولكن نقص الشفافية في عملية الخصخصة أدى إلى أن يضع الأقوياء من أصحاب المصالح المكتسبة يدهم على الأصول الحكومية.

منظمات المجتمع المدني. يواجه تطور هذه المنظمات نفس المشكلات. ففي معظم الحالات لا تكون تلك المنظمات متطورة، أو قد تكون غير موجودة على الإطلاق في كثير من بلدان الإقليم. فإذا كانت موجودة فهي غالباً ما تعتمد في التمويل اعتماداً كبيراً على الحكومات أو المنظمات الدولية. ومن بين مسؤولياتها مهام مثل تعليم موضوعات البيئة أو خلق وعي عام، ودائماً بدعم من الحكومة ومن منظمات أخرى. وقد تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم تصور مختلف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولكن قدرتها على أن تفعل ذلك مقيدة في كثير من البلدان.

الإطار 5-3
الخصائص الرئيسية في تصور «التنمية المتوازنة»

- نمو سريع في الاقتصاد وتحسن في توزيع الدخل مما يقلل بدرجة كبيرة من انتشار الفقر؛
- مستوى مرتفع من الاستثمارات في رأس المال البشري والمادي مما يرفع من تنافسية البلدان؛
- تنويع الاقتصادات مع زيادة جهود تطوير القطاع الصناعي وقطاع الخدمات مما يُقلل من الضغط المباشر وغير المباشر على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية؛
- بيئة مؤسسات تعددية بدرجة كبيرة؛
- منظمات المجتمع المدني نشيطة ولديها القدرة اللازمة لمعالجة القضايا التي تهم الجمهور؛
- مؤسسات حكومية وخاصة فعالة وتعمل في نزاهة وبشفافية مما يضمن وجود ساحة مفتوحة للجميع؛
- القدرة على التكيف مع عملية العولمة والتأثير فيها.

منظمات المجتمع المحلي. قد تظهر أوضاع تؤدي فيها المؤسسات التقليدية أدواراً مهمة من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية – مثل مجموعات المجتمعات المحلية، ونظم الحماية بواسطة القبيلة ولجان شيوخ القرية ومجالس الشورى. وتظهر هذه الأوضاع في أغلب الحالات عندما تكون مؤسسات الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص غير متطورة وغير فعالة. وكلما ظهرت مؤسسات نظامية أخرى كلما تكامل الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد القومي والعالمي تضعف المؤسسات التقليدية وغالباً ما تصبح غير مفيدة. ولكنها على كل حال تبقى مهمة في بعض الأوضاع.

الوضع المطلوب. الوضع المثالي هو الذي يوجد فيه مزيج من المؤسسات التي تؤدي أدواراً مختلفة ولكنها متكاملة. ويعتمد ذلك بدرجة كبيرة على البيئة الشاملة السياسية والاجتماعية. ففي الديمقراطيات المنفتحة يؤدي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المحلي دوراً مهماً في مجالات عديدة اجتماعية واقتصادية. والمعتاد بصفة عامة أن تقع الأنشطة الاقتصادية في مجال القطاع الخاص في حين يُقدم القطاع العام الإطارات اللازمة السياسية والقانونية. وتكون المنظمات غير الحكومية نشيطة بوجه خاص في المجالات الاجتماعية والبيئية بما يضمن عدم إهمال تلك المجالات من جانب الحكومة والقطاع الخاص. كما أنها تؤدي دورا مهماً في تحسين الكفاءة والشفافية في سير أعمال المؤسسات الخاصة والحكومية. وعلى ذلك فإن تصور السياسات والمؤسسات في إقليم آسيا الغربية والوسطى سيكون متنوعاً بدرجة كبيرة في العقدين المقبلين. فبعض البلدان سيشهد تنمية متوازنة بسبب وجود مزيج من المؤسسات الكفؤة والمتطورة في حين أن بلداناً أخرى قد تكون بعيدة عن هدفها. وفي بعض البلدان سيظل القطاع العام أهم وحدة من المؤسسات حتى وإن لم يستطع أن يعمل بكفاءة. وربما تظل المنظمات التقليدية، رغم تدهورها، مهمة على المستوى المحلي في إدارة الموارد المحلية إذا كانت المؤسسات الرسمية غير فعالة. ومن المهم أيضاً فهم إمكانيات حدوث نزاعات بين مختلف المؤسسات، وخصوصاً بين الترتيبات القبلية في المجتمع المحلي ومؤسسات الحكومات المركزية.

كما ستتأثر البيئة الداخلية للمؤسسات، إلى حد ما، بالقيم والأهداف والاستراتيجيات الموجودة لدى الوكالات الخارجية، بما في ذلك المنظمات الدولية التي تعمل في البلد. ويعتمد مدى ذلك بدرجة كبيرة على البيئة الداخلية الاقتصادية وعلى المؤسسات الداخلية. فالمؤسسات الوطنية القوية ستكون في وضع أحسن يسمح لها بالحصول على المساعدة الخارجية وتمريرها بطريقة فعالة. فإذا لم تكن هناك مؤسسات داخلية فعالة سيبقى الدعم الخارجي محكوماً بجدول أعمال الجهات المانحة وبأولوياتها، مع ما يصاحب كل ذلك من مشكلات.

تصورات الاقتصاد والمؤسسات

وُضعت عدة تصورات محتملة لبيان الوضع الاقتصادي الحالي والمتوقع وتطور المؤسسات المتوقع. وهذه التصورات واردة في الجدول 5-1 ثم يأتي فحصها تفصيلاً من حيث تأثيرها على الغابات والحراجة.

الجدول 5-1
تصورات الأوضاع الاقتصادية والمؤسسات في الإقليم

التصور	الوضع الاقتصادي	تطور المؤسسات
التنمية المتوازنة	مستدام، مستقر، ونمو عادل	إطار مؤسسات متطورة جيداً
التنمية غير المتوازنة	نمو سريع ولكنه غير عادل وغير متنوع	مؤسسات غير متطورة بما فيه الكفاية
الكفاح من أجل التنمية	دخل منخفض ومعدلات نمو منخفضة	قدرة المؤسسات محدودة

التنمية المتوازنة

هذا التصور أي «التنمية المتوازنة» هو إلى حد بعيد نتيجة وجود عدد من المؤسسات التعددية الفعالة مع ظروف اقتصادية مواتية (انظر الإطار 5-3). فهنا تطبق مختلف البلدان التدابير لتنمية اقتصادات متنوعة بدرجة كبيرة من أجل تقليل تعرضها لعوامل أخرى. وهناك إصلاحات اقتصادية تشجع على الإدخار والاستثمار وتحقق نموا سريعاً. ومنافع هذا النمو تصل إلى جميع المستويات، فتساعد بدرجة كبيرة على تخفيف حدة الفقر. وهناك سياسات وبرامج موضوعة خصيصاً لسد الفجوة بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء، وهي فعالة جداً. وإدراكاً من البلدان بأن العولمة تغير من التنافسية بسرعة فإنها تستثمر في التعليم على جميع المستويات لتحسين رأس المال البشري ولتضع نفسها في موضع يسمح لها بالاستفادة من الفرص الناشئة ومواجهة التحديات البديلة. كذلك تحصل جهود البحث والتطوير على دعم كبير، فتستطيع البلدان استنباط التقنيات المناسبة والتكيف معها.

ويرجع النمو المستمر والسريع في تصور «التنمية المتوازنة» أساساً إلى وجود مناخ من تعدد المؤسسات. فالنظم السياسية والمؤسسات كلها ديمقراطية وتضمن الإنصاف والعدالة. والقواعد والأنظمة المطبقة هي قواعد عادلة وشفافة توفر مناخاً ملائماً للنمو الاقتصادي السريع. وبفضل الاستثمارات الكبيرة في التعليم والصحة تتحسن نوعية الموارد البشرية. ويتراجع الفقر بسرعة، وإلى هذا الحد يتراجع أيضاً الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المستدامة تراجعاً كبيراً. وهناك رغبة كبيرة لدى المجتمع لمواجهة تكاليف الحفاظ على جودة البيئة.

وتستطيع البلدان بموجب تصور «التنمية المتوازنة» أن تمد جسوراً فعالة إلى خارج الحدود القومية. وكثير من البلدان يشترك بالفعل في اتفاقات التعاون الاقتصادي العالمية والإقليمية وتنجح في مواجهة الصدمات الخارجية. واتفاقات التعاون الإقليمي والمؤسسات التي تُدعمها كلها فعالة وقادرة على تنشيط التعاون وتقليل النزاعات. والتجارة حرة ولكن هناك ترتيبات كافية على المستويين الدولي والوطني لضمان وجود موقف يكون فيه كسب للجميع.

الغابات والحراجة بموجب تصور «التنمية المتوازنة». من الواضح أن هذا التصور يكون مواتياً جداً لتطور الحراجة، وإن كانت ستبقى كمجرد قطاع صغير في الاقتصاد. وفيما يلي بعض الخصائص الرئيسية للغابات والحراجة بموجب هذا التصور:

- اعتراف واسع النطاق بتعدد القيم التي توفرها الغابات مما يؤدي إلى توازن التأكيد على قيِّمها الإنتاجية والوقائية والاجتماعية والثقافية؛
- تأكيد كبير على القيمة البيئية للغابات، مع اهتمام خاص باستخداماتها الجمالية والترويحية؛
- تطبيق أوسع للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مما يقلل النزاعات على استخدامها؛
- مع نشوء اقتصاد عريض القاعدة وتكثيف الإنتاج الزراعي يقل الضغط على الغابات بدرجة كبيرة مما يؤدي إلى تثبيت أوضاع الغابات وتحسينها؛
- تحسّن كفاءة إنتاج وتجهيز الأخشاب والمنتجات الحرجية الأخرى (خصوصاً بفضل تطبيق تقنيات ترفع الإنتاجية وتقتصد في الموارد)؛
- مؤسسات الحراجة الحكومية تستطيع أن تؤدي دوراً تيسيرياً فعالاً، وأن تُدعم الوحدات العاملة الأخرى، مثل القطاع الخاص ومجموعات المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني؛
- القطاع الخاص متطور جيدا ويعمل وفقاً للسياسات والتشريعات الأوسع نطاقاً؛
- منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور القيادة في تعبئة الدعم للاستخدام الرشيد والمستدام للموارد بما يضمن الكفاءة والعدالة؛
- كل هذه العوامل مجتمعة تُحسّن من وضع الحراجة بدرجة كبيرة، وتُعزز تدفق السلع والخدمات.

التنمية غير المتوازنة

يتميز هذا التصور بنمو اقتصادي سريع ولكنه غير متوازن، والأهم من ذلك باستمرار جوانب ضعف المؤسسات. وفيما يلي الخصائص المهمة لهذا التصور:

- الأداء الاقتصادي العام يعتمد اعتماداً كبيراً على نمو قطاع واحد أو قطاعات قليلة، تحقق بصورة مباشرة أو غير مباشرة حصة كبيرة من الدخل القومي. فمثلاً في إقليم آسيا الغربية والوسطى يظل استخراج النفط والغاز الطبيعي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- مع توليد فوائض كبيرة من تصدير النفط والغاز الطبيعي فإن القطاعات الأخرى قد يكون مصيرها الإهمال. وقد تتقوض قدرة القطاعات التقليدية مثل الزراعة وتربية الحيوان بسبب الواردات الرخيصة.
- الاعتماد الكبير على رأس المال الطبيعي يُهمل تنمية الموارد البشرية. وبصفة عامة هناك ميل إلى قلة الاستثمار في التعليم وبناء المهارات المناسبة. والنتيجة أن هناك اعتمادا كبيراً على اليد العاملة المستوردة (الماهرة وغير الماهرة) مع وجود مستويات عالية من البطالة على المستويات المحلية.
- البلدان التي تستثمر في البحث والتطوير وفي تعزيز الابتكار المحلي هي بلدان قليلة جداً. وهناك اعتماد كبير على التكنولوجيا المستوردة (لأن ذلك أسهل في الأجل القصير) وهذا

يقوض بشكل ما تطور قدرات العلم والتكنولوجيا الأصلية في البلد، رغم أنها حاسمة للتقدم الاقتصادي في الأجل الطويل.

- تجاهد بلدان كثيرة لتنويع القاعدة الاقتصادية من خلال إعانة تنمية قطاعات أخرى. ولكن هذه الإعانات تشجع على عدم الكفاءة ولن تكون مستدامة في الأجل الطويل.
- الفوائض الكبيرة التي تولدها القطاعات السائدة تؤدي إلى اختلال كبير في توزيع الدخل. فمن يتحكمون في الموارد أو يتمتعون بالحق في الوصول إليها يحصلون على أغلب الدخل، في حين أن من يعتمدون على القطاعات التقليدية ذات الدخل المنخفض سيظلون فقراء.

ويأتي كثير من مشكلات تصور «التنمية غير المتوازنة» من ضعف كبير في المؤسسات. فإذا كان النمو الاقتصادي قد تحقق بسرعة فإن تطور السياسات والمؤسسات كان متخلفاً، وكثيراً ما تكون سيادة قطاع واحد والمؤسسات التابعة له عاملاً على وقف تطور مؤسسات في المجالات الأوسع.

وضع الغابات بموجب تصور «التنمية غير المتوازنة». فيما يلي الخصائص الرئيسية لقطاع الحراجة في هذا التصور:

- الغابات والحراجة لا تعتبر قطاعاً رئيسياً يستحق الاهتمام، وذلك بصفة عامة لأن واضعي السياسات والمخططين يركزون اهتمامهم على القطاعات الأخرى ذات الدخل العالي. وحتى إذا كان هناك تأكيد على تعزيز الاعتماد الذاتي فإن الاتجاه يتركز على الزراعة وتربية الحيوان أكثر منه على الغابات والحراجة.
- بفضل الإيرادات الكبيرة تستطيع البلدان استيراد معظم الأخشاب والمنتجات الخشبية. ولما كان الاستثمار في الحراجة طويل الأجل بطبيعته فإن إنتاج الأخشاب محلياً لا يكون جذاباً بالمقارنة مع بدائل أخرى لا تحتاج إلا إلى فترة قصيرة لتحقيق عائدات.
- بعض قطاعات المجتمع،وخصوصاً في المناطق الريفية، مستبعدة من منافع النمو السريع في الاقتصاد وتظل معتمدة على الغابات للحصول على الأخشاب وبقية المنتجات الحرجية. وتكون قدرتها على الاستثمار في تحسين الإدارة قدرة محدودة مما يؤدي إلى تدهور المورد. وتظل المؤسسات الرسمية ضعيفة أيضاً وغير قادرة على اتباع ممارسات الإدارة المستدامة.
- غالباً ما تؤثر سرعة نمو البنية الأساسية (وخصوصاً الطرق) وتوسع المدن تأثيراً سلبياً على الغابات، وذلك بتركها تتدهور أو بإزالتها، من بين جملة أمور. يُضاف إلى ذلك عدم توجيه الاهتمام الكافي لتقييم التأثيرات البيئية الناتجة عن الاستثمارات واسعة النطاق وعدم اعتماد تدابير وقائية أو تخفيفية.
- يظهر وضع مشابه بالنسبة للتنمية الزراعية على نطاق واسع وما يرتبط بها من بنية أساسية مما يؤدي إلى التصحر وتعرية التربة وترسب الأملاح السامة. ولا تحظى التدابير الوقائية والتخفيفية باهتمام كافٍ.

- تزداد الضغوط لاستخدام الغابات والآجام في أغراض ترويحية مع تزايد الدخل، ولكن نظراً لعدم إدخال تحسينات مهمة على الإدارة فإن الاستخدام الكثيف يمكن أن يؤدي إلى تدهور الموقع وما يتبعه من تناقص المنافع البيئية.
- تحصل الغابات الحضرية وشبه الحضرية على بعض الانتباه نظراً لأهمية تعزيز القيمة الجمالية في المناطق الحضرية (خصوصاً وأن جزءاً كبيرا من النشاط الاقتصادي يتركز في تلك المناطق).
- تظل مؤسسات الحراجة الرسمية – الوكالات الحرجية ومؤسسات التعليم والتدريب والبحث – غير متطورة. ولما كانت الحراجة قطاعاً ليس أساسياً فنادراً ما تجتذب الموارد البشرية والمالية المطلوبة.

العمل من أجل التنمية

في هذا التصور يكون وضع الاقتصاد والمؤسسات غير ملائم على الإطلاق. وتعمل بلدان عديدة في آسيا الغربية والوسطى على مواجهة التخلف ببذل جهود كبيرة. والفورات السياسية السابقة أدت إلى تدهور سريع في الاقتصاد وفي المؤسسات. ونجح بعض بلدان الإقليم في إعادة بناء الاقتصاد ولكن البعض الآخر لا تزال اقتصاداته بحاجة إلى الخروج من التدهور الذي جاء بعد الحقبة السوفياتية.

والسبب الرئيسي في استمرار التخلف هو ضعف تنمية الموارد البشرية والطبيعية. والأحوال المناخية السيئة تحد من تنمية الزراعة أو تربية الحيوان. كما أن انخفاض الدخل قوض أي تحسينات في المهارات البشرية أو في التكنولوجيا. وقيود الموارد أصبحت حرجة، وخصوصاً مع ارتفاع معدلات نمو السكان. وتحويلات العاملين في الخارج أصبحت مصدراً مهماً للإيرادات في بعض البلدان وأدى ذلك إلى هجرة كبيرة.

وكما هو الحال في الاقتصاد هناك ركود في تطور السياسات والمؤسسات. وفي هذا التصور لا تزال في بعض البلدان بقايا من المنظمات القديمة، ولكن مع قلة قدرتها على تحمل مسؤولياتها. وأدى التدهور الاقتصادي الشامل إلى تقليل الموارد البشرية والمالية المتاحة. وفي كثير من الحالات يُعاد النظر في التنظيمات دون بذل أي جهد لفهم المشكلات في أعماقها الحقيقية. ومنظمات القطاع العام هي السائدة وليس هناك في أكثر الحالات نظام بديل يستطيع أن يقدم الخدمات العامة بصورة كفؤة. والمؤسسات القائمة على السوق لم تتطور بما فيه الكفاية بل إن تحرير الاقتصاد في غياب إشراف حكومي كافٍ في غياب الشفافية أدى إلى نشوء مصالح مكتسبة قوية استطاعت أن تستحوذ على الموارد العامة مستفيدة من عمليات الإصلاح.

وهذا الوضع الاقتصادي يعوق تطور المؤسسات الرسمية القادرة على البقاء. وفي الوقت نفسه استمر بعض المؤسسات التقليدية في ممارسة سلطاتها، وإن كان ذلك لا يحقق تأثيراً كبيراً. وعلى المستوى المحلي تظل المنظمات التقليدية مهمة (مثل لجان القبائل ومجالس الشورى) وغالباً

ما تكون في وضع أحسن لتقديم الخدمات التي يطلبها الجمهور والأهم من ذلك أنها تحقق بعض الاستقرار الاجتماعي. وإذا كانت هذه المنظمات التقليدية تؤدي دوراً حيوياً في إدارة الموارد فإنها في بعض المواقف تواجه عدداً من القيود عندما تكون القضايا أوسع، وخصوصاً في سياق زيادة التفاعل مع العالم الخارجي.

الغابات والحراجة في تصور «العمل من أجل التنمية». من الواضح أن هذا التصور هو تصور أسوأ حالة للغابات والحراجة، مما يؤدي إلى الوضع التالي:

- نظراً لضعف الوضع الاقتصادي وزيادة الضغط السكاني تخضع الغابات لضغوط كثيفة، مثل تحويلها إلى أغراض زراعية، مع الإفراط في الرعي وانتشار جمع الأخشاب والحطب والمنتجات الحرجية غير الخشبية.
- في الأقاليم التي بها غابات ذات قيمة تحدث عمليات قطع غير مستدامة، وإن كانت الغابات تستطيع أن تكون مورداً مهماً لإيرادات الحكومة. وضعف المؤسسات يؤدي إلى القطع غير المشروع وما يترتب عليه من خسارة دخل كان من الممكن تحقيقه.
- يظل تدهور الغابات والتصحر مشكلة خطيرة.
- يستمر فقدان التنوع البيولوجي.
- الوكالات الحرجية غير متطورة وقدرتها محدودة جداً من حيث الموارد البشرية والمالية. وأما المؤسسات الرسمية الأخرى التي نشأت بالمعونة الخارجية فتصبح غير مستدامة.
- قدرة الحكومات على تعبئة الموارد (بفرض الضرائب أو بوسائل أخرى) تظل محدودة وبالتالي فهي غير قادرة على تخصيص موارد للحراجة لأن هناك أولويات أخرى مثل الزراعة والتعليم والصحة والبنية الأساسية.
- تعتمد تنمية الحراجة اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي، ولكن حتى التدخلات التي يكون هدفها سليماً تكون غير مستدامة في كثير من الأحيان وخصوصاً بسبب ضعف القدرات الوطنية.
- هناك بقايا من المنظمات المحلية في المجتمع المحلي، وفي بعض الحالات تكون في وضع أحسن لممارسة الرقابة على إدارة الموارد المحلية.

تطور هذه التصورات

تمثل هذه التصورات الثلاثة مجموعة واسعة من الاحتمالات ضمن مختلف أبعاد الاقتصاد والمؤسسات. ويعتمد وضع البلدان ضمن مجموعة الاحتمالات على مدى تطور اقتصادها ومؤسساتها (الشكل 5-1). يُضاف إلى ذلك أن أي بلد يمكن أن يسير في أي اتجاه بحسب التغيرات في الاقتصاد وفي المؤسسات.

وكما جاء في الرسم البياني يُعتبر تصور «التنمية المتوازنة» مثالياً تتحقق فيه التنمية الاقتصادية وتطور المؤسسات بصورة متوازنة مما يوفر استقراراً كبيراً وقدرة على مواجهة التغيرات التي لم

الشكل 5-1
التصورات الممكنة

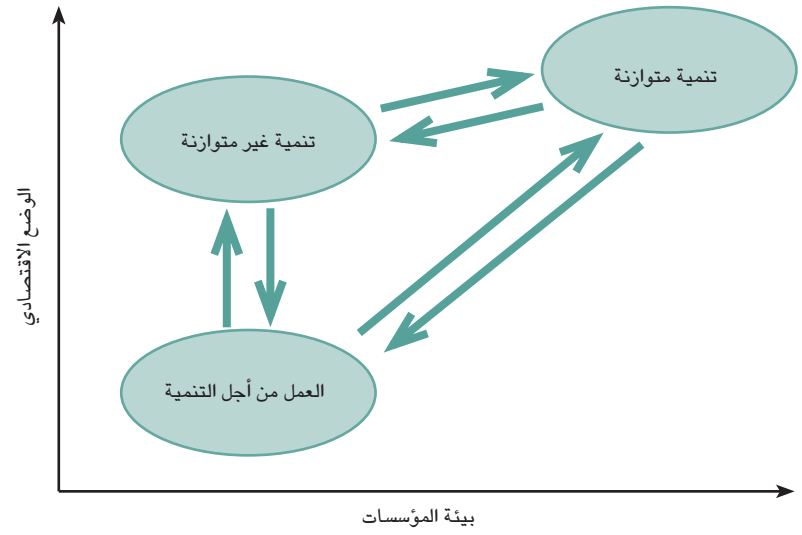

تكن متوقعة. وقدرة المؤسسات تساعد البلدان على التغلب على المشكلات الداخلية والخارجية. والاستقلال الاقتصادي مضمون بفضل التنمية المتوازنة في جميع القطاعات الرئيسية. ولكن يلاحظ أن استدامة هذا التصور يتطلب جهوداً متواصلة من جميع أصحاب المصلحة. وقد تتغير المزايا التنافسية بسرعة، وخصوصاً في بيئة عولمة كبيرة، ويكون على النظام أن يتوقع هذه التغيرات وأن يتجاوب معها وإلا فإنه قد ينحدر إلى تصور «التنمية غير المتوازنة» أو حتى ينتكس إلى «الكفاح من أجل التنمية» على ما يظهر في الرسم البياني.

وأما تصور «التنمية غير المتوازنة» فيمكن أن يتحول في الأجل الطويل نحو تصور «التنمية المتوازنة» متى بُذلت جهود كبيرة لتحسين بيئة المؤسسات. فإيجاد بيئة تمكين تشجع على الاشتراك الكامل من جانب جميع الوحدات الفاعلة هو أمر حاسم. وعلى جبهة الاقتصاد يجب أن ينصب التركيز على تنويع الاقتصاد وتحسين توزيع الدخل وتعزيز الاستقرار في الأجل الطويل. والإخفاق في بلوغ تلك الأهداف قد تكون له نتائج في الوضع الاقتصادي ويتدهور البلد نحو تصور «العمل من أجل التنمية». وهذا التدهور يمكن أن ينشأ أيضاً من عوامل خارجية مثل التدخلات الخارجية أو الانخفاض السريع في أسعار السلع والمنتجات التي تُعتبر حاسمة لنمو الاقتصاد.

وربما يكون تصور «العمل من أجل التنمية» هو أصعب التصورات، خصوصاً لأن نواحي الضعف في جبهتي الاقتصاد والمؤسسات هي نواحي يُدعم بعضها بعضاً أي متداعمة. ففي كثير من الأحوال قد يظل الوضع على ما هو عليه بدون تغيير لفترة طويلة خصوصاً عند عدم وجود دعم خارجي عريض القاعدة وطويل الأجل. وينبغي التركيز على معالجة الفقر والحرمان بفضل

ممارسات سليمة في تخصيص الموارد وتوجيه الاهتمام اللازم نحو توزيع المنافع بطريقة منصفة. كما أن تكوين رأس المال البشري ورعاية المؤسسات التي يمكن أن يتحملها بواسطة الاقتصاد هما تدبيران آخران مهمان لتحسين الوضع. ومن شأن الجهود المنتظمة أن تساعد على بناء الاقتصاد والمؤسسات بطريقة متوازنة مما يسمح بالتقدم تدريجياً نحو تصور «التنمية المتوازنة»، وإن كان ذلك سيتطلب سنوات.

انعكاسات هذه التصورات على الحراجة عام 2020

سيعتمد الوضع العام للحراجة في آسيا الغربية والوسطى عام 2020 اعتماداً كبيراً على نسبة عدد البلدان التي ستقع في مختلف التصورات. ولهذا فمن الصعب جداً تقديم إشارات واضحة عما سيحدث في الإقليم بأكمله. فالوضع الذي قد ينشأ بعد 15 عاماً ربما يكون متبايناً كما هو اليوم، وإن كانت النتيجة ستتوقف على الجهود الشاملة من أجل إدخال تغييرات على الاقتصاد وعلى المؤسسات. وسيكون الوضع المثالي هو وجود معظم البلدان في تصور «التنمية المتوازنة» ووجود قلة من البلدان في تصور «الكفاح من أجل التنمية» مع إدخال تحسينات كبيرة على المؤسسات لنقل البلدان من تصور «التنمية غير المتوازنة». ويمكن التنبؤ ببعض أنماط واسعة من التغير في البارامترات الرئيسية، وخصوصاً ما يتعلق بحالة الغابات (وخصوصا أوضاعها) والطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية، وكذلك بالنسبة لمختلف الخدمات البيئية.

الغطاء الحرجي والتحريج والتنمية المستدامة

يتوقع على وجه العموم أن يزيد الغطاء الحرجي في معظم البلدان لأن أهمية الزراعة (بما فيها تربية الحيوان) باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل والعمالة ستتضاءل. فزيادة التحضر ونمو الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات يمكن أن تؤدي كلها إلى انتكاس التوسع الزراعي. وستكون هناك أيضاً زيادة في التحريج وإعادة التحريج مما يساعد على التعويض عن خسارة الغابات، لا التعويض عن فقدان التنوع البيولوجي. والاستثناءات المحتملة هي بلدان مثل أفغانستان وقيرغيزستان وطاجيكستان واليمن حيث أن عدد السكان سيظل كبيراً في القطاع الريفي ويعتمدون على الزراعة وتربية الحيوان. وستكون المشكلة خطيرة جداً في بلدان ذات معدل سكاني مرتفع وخصوصاً أفغانستان واليمن. كما أن استمرار عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان سيؤدي إلى تفاقم الوضع.

وسيكون التدهور مشكلة كبيرة ينبغي على عدة بلدان أن تواجهها سواء كانت ذات قطاع حرجي مرتفع أو منخفض. فالبلدان التي بها غطاء حرجي مرتفع (مثل جورجيا) قد تشهد تزايداً في استغلال الأخشاب – سواء بطريقة مشروعة أم غير مشروعة. وستظل قدرة المؤسسات الضعيفة قيداً كبيراً على تحسين إدارة الغابات في معظم البلدان (انظر الإطار 5-4). وفي عدة بلدان ذات غطاء حرجي منخفض يمكن توقع بعض التحسّن في القطاع الحرجي، وخصوصاً في سياق زيادة التحضر وتقليل الاعتماد على الأرض.

الإطار 5-4
المملكة العربية السعودية: تدهور حالة الغابات

من بين الأسباب الرئيسية لتدهور مناطق الغابات ضعف هيكل المؤسسات ونقص عدد الحراجيين المهنيين... وإذا استمرت الغابات على حالتها الحاضرة فإن كثيراً من الأقاليم في الجنوب الغربي من المملكة ستشهد مشكلات بيئية خطيرة بسبب تناقص الغطاء الأخضر مما يؤدي إلى مشكلات مستمرة في النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية في الإقليم.

المصدر: FOWECA country outlook paper, Saudi Arabia.

وفي معظم البلدان من المحتمل أن تظل مساحة الغابات الطبيعية مستقرة وقد تحدث بعض الزيادة بسبب مواصلة جهود إعادة التحريج والتحريج. وستركز معظم جهود التحريج على تحسين البيئة، خصوصاً بإقامة أحزمة واقية ومصدات رياح وإنشاء مساحات خضراء في المدن. وأما البلدان الأحسن حالاً من الناحية الاقتصادية، وخصوصاً تلك التي تسعى إلى تنويع قاعدتها الاقتصادية، فربما توجه مزيداً من الاهتمام إلى تحسين البيئة الحضرية. وقد تنشأ أوضاع يحدث فيها هجر الزراعة بسبب تناقص الاهتمام بها، خصوصاً عند زيادة الفرص في القطاعات الأخرى.

وهناك عدة بلدان تطبق برامج للتحريج وإعادة التحريج من أجل مواجهة مشكلات بيئية معينة، وقد طبق برنامج من هذا النوع في منطقة بحر أرال. وإلى حد ما سيتوقف مستقبل هذه المبادرات على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بل والأهم على توافر الموارد المالية والفنية. وفي الوقت الحاضر تعتمد عدة برامج رئيسية للتحريج – مثل برنامج بحر أرال – على الدعم الخارجي. واستدامة هذه البرامج في الأجل الطويل يعتمد على تعبئة الموارد الداخلية ولكن البلدان التي تستطيع الحصول على الموارد محلياً هي بلدان قليلة (مثل كازاخستان).

وقد تكون هناك بعض الزيادة في الغطاء الحرجي ولكن قدرة البلدان على تطبيق الإدارة الحرجية المستدامة ستظل قدرة محدودة. وسيتطلب ذلك استثمارات كبيرة، وخصوصاً لتحسين السياسات والمؤسسات، بما في ذلك القدرات الفنية. وبدون هذه الاستثمارات من المحتمل أن تظل مساحة الغابات والآجام المشمولة بالإدارة المستدامة مساحة بسيطة وربما تتفاقم بعض المشكلات مثل مشكلة حرائق الغابات.

استهلاك الأخشاب والمنتجات الخشبية وإمداداتها

من المحتمل أن يزيد استهلاك الأخشاب والمنتجات الخشبية في الإقليم بأكمله مع تغير نمط الحياة والتغير السكاني ومع زيادة الدخل والتحضر. ويُقدم الشكل 5-2 إسقاطات استهلاك الأخشاب المنشورة والألواح الخشبية والورق والمنتجات الورقية حتى عام 2020.

الشكل 5-2
اتجاهات استهلاك المنتجات الحرجية الرئيسية في آسيا الغربية والوسطى

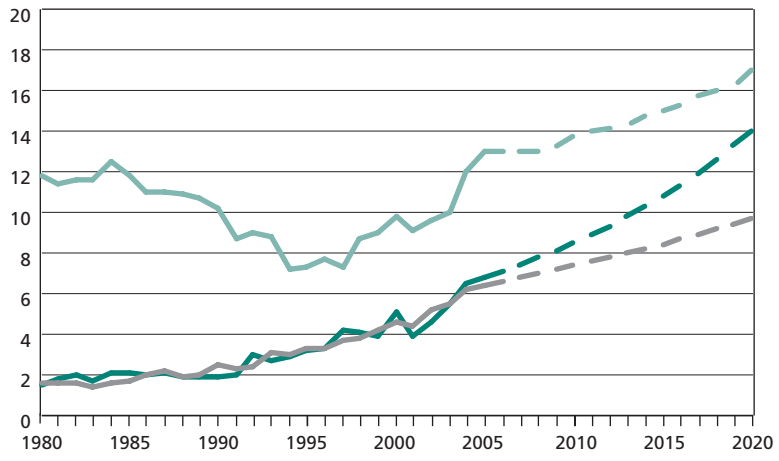

وفي الخمس عشرة سنة المقبلة يتوقع أن ينمو الاستهلاك بمعدل سنوي 3 إلى 4 في المائة من الأخشاب المنشورة و4 إلى 5 في المائة من الألواح الخشبية والورق والورق المقوى. والمتوقع أن يكون النمو أسرع من ذلك (بالأرقام النسبية) في آسيا الوسطى التي انتعشت اقتصاداتها في السنوات الأخيرة. وفي الوقت الحاضر لا يزال الإقليم مستورداً صافياً للمنتجات الحرجية بما يجاوز 12 مليار دولار عام 2004، والمتوقع أن يتضاعف ذلك بالأرقام الحقيقية في الخمس عشرة المقبلة. وستظل آسيا الغربية والوسطى من أهم المستوردين الصافين للمنتجات الحرجية في العالم، ويرجع ذلك أساساً إلى الفقر الشديد في مواردها الحرجية.

والمجال محدود جداً أمام زيادة عرض الخامات من داخل الإقليم، ولا بد من مواجهة معظم الطلب بزيادة الاستيراد من خارج الإقليم (وأساساً من أوروبا بما في ذلك الاتحاد الروسي، ثم بعدها جنوب شرق آسيا). ونظراً لانخفاض الإنتاجية لن يكون إنتاج الأخشاب تنافسيا في معظم البلدان (انظر الإطارين 5-5 و5-6). وستكون بعض البلدان ذات الموقع الاستراتيجي والتي بها سوق داخلية كبيرة (مثل إيران وتركيا) في وضع أحسن لتطوير صناعات حرجية قائمة على استيراد الأخشاب المستديرة الصناعية. وقد نشأت صناعة ورقية سريعة النمو (وأساساً صناعة الأنسجة الورقية ومواد التعبئة المضلعة) في بلدان مجلس التعاون الخليجي وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الورق المستعمل (Mubin, 2004). كذلك شهدت إيران وتركيا توسعاً سريعاً في قطاعات إنتاج الألواح الخشبية واللُب والورق. كما أن تناقص ربحية صناعات الأخشاب في أوروبا ربما يعجل بإعادة توطين الصناعات لمصلحة بعض بلدان إقليم آسيا الغربية والوسطى – أي

طبعاً تلك البلدان التي تنخفض فيها تكاليف العمل ويوجد بها مناخ استثمار مستقر وإمكان الحصول على إمدادات من الأخشاب. وقد لا تتمتع معظم بلدان الإقليم بمزايا طبيعية لإنتاج الخشب ولكنها ستظل في وضع يسمح لها بتطوير صناعات خشبية بفضل مزاياها التنافسية.

الإطار 5-5
الجدوى الاقتصادية لإنتاج الأخشاب، لبنان

الأخشاب التي يُنتجها لبنان، شأنه شأن جميع بلدان البحر المتوسط، هي أخشاب من جودة منخفضة. ولهذا فليس من المحتمل دخول الاستثمارات إلى مجال إنتاج الأخشاب ما لم يكن هناك استزراع شجري على نطاق كثيف. وحتى في الاستزراع على نطاق كثيف لن يستطيع إنتاج الأخشاب في لبنان أن يتنافس مع بقية مصادر الأخشاب.

المصدر: FOWECA country outlook paper, Lebanon.

الإطار 5-6
الجدوى الاقتصادية لإنتاج الأخشاب، الجمهورية العربية السورية

ليس للغابات الطبيعية في سورية أهمية اقتصادية يُعتد بها من حيث إنتاج الأخشاب. ومعظم الإنتاج يُستهلك في شكل حطب وقود أو يُستخدم في إنتاج الفحم النباتي.

المصدر: FOWECA country outlook paper, Syria Arab Republic.

استهلاك حطب الوقود

من المتوقع تناقص استهلاك حطب الوقود في الخمس عشرة سنة المقبلة، خصوصاً بسبب تحسن الحصول على الوقود التجاري (بسبب زيادة الدخل وزيادة سكان المدن). وفي الإقليم بأكمله تناقص استهلاك حطب الوقود من نحو 17.4 مليون م^3 عام 1980 إلى 13.1 مليون عام 2000. والمتوقع أن يستمر التناقص كما يظهر في الشكل 5-3 (Broadhead, and Whiteman, 2001) وبالطبع ستكون هناك تباينات كبيرة بين مختلف البلدان بسبب اختلاف القوى المحركة وراء ذلك. فمثلاً من المتوقع أن يزيد استهلاك الحطب في أفغانستان واليمن في آسيا الغربية وفي أوزبكستان وطاجيكستان في آسيا الوسطى. وبالنظر إلى عدم دقة بيانات الاستهلاك لا بد من أخذ هذه الأرقام على أنها أرقام إشارية فحسب.

تقديم الخدمات البيئية

بالنظر إلى اتجاه تصاعد الدخل في معظم البلدان بصفة عامة فلا مفر من حدوث زيادة في الطلب على الخدمات البيئية. وسيتجه اهتمام كبير إلى تطوير المساحات الخضراء ومرافق الترويح في المدن. والمتوقع أيضاً نمو السياحة الإيكولوجية التي تكون الغابات والآجام من مكوناتها الأساسية؛

الشكل 3-5
اتجاهات استهلاك حطب الوقود، 1980-2020

ولكن ذلك يعتمد على تحسينات في قطاعي المواصلات والاتصالات وعلى الاستقرار السياسي وتحسين الأمن. وستخضع الغابات والآجام القريبة من المناطق الحضرية لضغط ترويحي كثيف. وما لم تُبذل جهود منسقة لإدارة غابات الترويح سيكون هناك تناقص كبير في قاعدة هذا المورد وتدهور في النشاط الترويحي. وفي كثير من بلدان آسيا الغربية بالذات سيتزايد الطلب إلى حد يُسبب تدهوراً كبيراً إذا لم تُبذل جهود كافية لتنظيم الاستخدامات الترويحية.

كذلك سيتزايد الطلب على حماية الزراعة والمساكن من التصحر وتدهور الأراضي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في إقامة أحزمة واقية ومصدات الريح. ولكن يعتمد ذلك في جانب كبير منه على قدرة الوحدات الفاعلة الرئيسية، أي الحكومات والمزارعين، على تقديم تلك الاستثمارات. ولهذا فإن احتمالات زيادة الجهود ستختلف اختلافاً كبيراً بين البلدان. ففي كثير من البلدان ذات الدخل المنخفض سيكون توسيع برامج وقف التصحر بطيئاً نسبياً ويعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي. ولكن ستكون هناك بلدان أخرى أحسن من الناحية الاقتصادية بحيث إنها تستطيع أن تواجه الطلب المتزايد على حماية البيئة.

موجز: نظرة إلى المستقبل

بالنظر إلى انخفاض الغطاء الحرجي في الوقت الحاضر وجهود التحريج وإعادة التحريج الجارية الآن يكون من المحتمل أن يتزايد الغطاء الحرجي في آسيا الغربية والوسطى. وستكون الزيادة الصافية في هذا الغطاء راجعة أساساً إلى زيادة الاستثمارات في التحريج. ولكن التدهور وفقدان التنوع البيولوجي وزيادة التصحر ربما تستمر في كثير من البلدان. والمتوقع أن يتجه مزيد من الاهتمام

إلى الغابات الحضرية، وخصوصاً في البلدان التي يكون وضعها الاقتصادي جيداً. وسيمكن تلبية معظم الطلب على الأخشاب والمنتجات الخشبية من الواردات التي يتوقع أن تتزايد بسبب نمو السكان وارتفاع الدخل وزيادة التحضر. وبالنظر إلى ارتفاع نسبة السكان في المجموعة العمرية الشابة ستحدث قفزة في احتياجات الإسكان في السنوات المقبلة مما يؤدي إلى استمرار نمو الطلب على مواد التشييد والأثاث وغير ذلك. وهذا الطلب سيمكن إشباعه بأكمله تقريباً من زيادة الواردات ولن يكون مرتبطاً بروابط سابقة تؤدي إلى زيادة إنتاج الأخشاب محلياً.

ولكن سيظل توفير الخدمات البيئية واحداً من أهم وظائف الغابات والآجام. فبالإضافة إلى الطلب على المناطق الخضراء في المدن سيتزايد الطلب الترويحي بدرجة كبيرة، وخصوصاً بسبب زيادة السياحة. ومن الخدمات البيئية الأخرى التي تتطلب اهتماماً خاصاً حماية المزارع والمساكن من التصحر وزحف الرمال.

وسيكون من الضروري تحسين صياغة الأولويات والاستراتيجيات في قطاع الحراجة بمراعاة التصور الاجتماعي والاقتصادي الشامل. وفي الأجل القصير، ونظراً لحالة الاقتصاد وقيود المؤسسات، ربما تكون الخيارات المتاحة أمام عدد من البلدان خيارات محدودة. ومع ذلك يظل من الممكن التعرف على تدابير لتحسين الوضع مع بقاء العوائق بمستواها الحالي، وهذا ما ستأتي مناقشته في الفصل التالي.